

منتدى الرياض الاقتصادي
RIYADH ECONOMIC FORUM
نحو تنمية اقتصادية مستدامة

منتدى الرياض الاقتصادي

الدورة السابعة ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م

وثيقة طلب عروض دراسات الدورة السابعة

Request For Proposal (RFP)

1

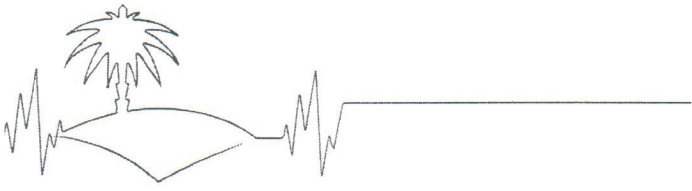
الشريك الاستراتيجي - الشركاء الماسيون - شريك التنمية الصناعية - الشركاء البلاستييون - تنظيم



شركاء التنمية الإجتماعية - الشريك الذهبي - الشريك الفضائي - الشركاء الإعلاميون - الشريك الصحفي



الأمانة العامة - هاتف: +966 11 401 3811 - فاكس: +966 11 404 1947 - ص.ب 596 الرياض 11421



دراسة

تعزيز دور برنامج التوازن الاقتصادي في نقل المعرفة وتحقيق التنمية الاقتصادية

أولاً / مقدمة عن الدراسة :

يعتبر برنامج التوازن الاقتصادي أحد أهم البرامج الاقتصادية التي اعتمدها المملكة بهدف تدوير جزء من الأموال التي تنفقها الدولة على عقود مشروعاتها مع الشركات الأجنبية ومشترياتها الخارجية الكبيرة ، بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ، وذلك عبر اتفاقات تبرم بين الشركات السعودية والأجنبية تقوم بموجبها الشركات الأجنبية باستثمار نسبة محددة من قيمة العقود لإقامة مشاريع صناعية وخدمية وتقنية متقدمة تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل ونقل التقنية وتوطينها وإيجاد فرص عمل للكوادر الوطنية والمساهمة في توطین رؤوس الاموال الوطنية اضافة الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية لمشاركة رؤوس الاموال المحلية في خلق كيانات اقتصادية وصناعية عملاقة .

ثانياً / مشكلة الدراسة :

لقد ساهم برنامج التوازن الاقتصادي في خلق اكثر من ٦ الف فرصة عمل جديدة تجاوزت نسبة السعودة فيها ٥٠٪ كما ساهم البرنامج في تأسيس قاعدة صناعية وخدمية متقدمة في مجال الطيران والفضاء وفي مجال الصناعات الغذائية والدوائية وفي مجال صناعة قطع غيار السيارات كما ساهم البرنامج في تطوير المعايير المهنية لأكثر من ٢٥٠ مهنة وفي اعداد اكثر من ١٠٠٠ حقبة تدريبية للمؤسسة العامة للتدريب التقني والتأهيل المهني.

وحيث قد صدرت مؤخراً التوجيهات السامية لتوسيع برنامج التوازن الاقتصادي ليشمل جميع العقود والمشروعات الحكومية الكبيرة ، بعد أن كان - منذ تأسيسه عام ١٩٨٤م - قاصراً على العقود والمشروعات العسكرية ، ونظراً للعوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها تطبيق هذا البرنامج سواء في المملكة أو في دول أخرى ، فإنه يجدر بنا استهداف تعزيز دوره لتحقيق الشمولية في الأهداف المأمولة من تطبيقه وخاصة ما يتعلق منها بنقل وتوطين التقنية وتدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية وخلق فرص عمل ملائمة للمواطنين ، إلى جانب جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المتميزة المباشرة وتنمية وتدريب القوى العاملة السعودية وتحقيق مساهمة فاعلة في استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي في المملكة. كما يجب ان يأخذ البرنامج في الاعتبار سياسات التحديث واعادة الهيكلة في الاقتصاد الوطني الذي تشهده المملكة حالياً وما تسعى الية الخطط التنموية في تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة

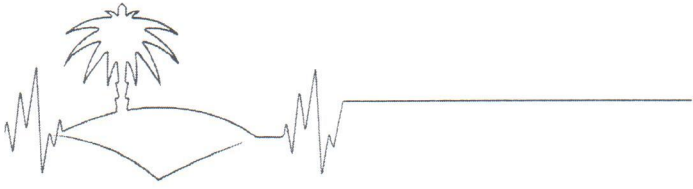
2

الشريك الاستراتيجي - الشركاء الماسيون - شريك التنمية الصناعية - الشركاء اليلاتييون - تنظيم



شركاء التنمية الاجتماعية - الشريك الذهبي - الشريك الفضائي - الشركاء الاعلاميون - الشريك الصحفي





كمصدر لتوليد الوظائف ويجاد فرص لاستثمارات تلبى طموحات الشباب بشكل عام والرياديين منهم على وجهه الخصوص.

ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري إجراء مراجعة شاملة لبرنامج التوازن الاقتصادي المطبق حالياً بكل ما يتعلق به من قرارات وتنظيمات وإجراءات ونطاقات استثمار وآليات اختيار للمشروعات ومعايير تطبيق وآليات مراقبة الالتزام بتنفيذه سواء من قبل الجهات الحكومية أو الشركات الأجنبية ، بهدف التعرف على نقاط الضعف والقوة وما تحقق وما لم يتحقق من أهداف والوقوف على تحديات التطبيق وعوائقه.

ثالثاً/ أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس للدراسة : إعداد رؤية وطنية شاملة ومفصلة لتطبيق برنامج التوازن الاقتصادي على جميع المشروعات والعقود الحكومية التي حددها الأمر السامي الكريم

الأهداف الفرعية للدراسة:

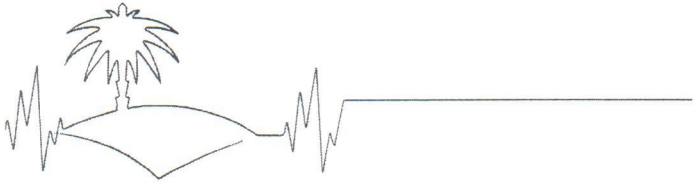
- تقييم تجربة التوازن الاقتصادي بما يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات ذات العلاقة بالمشروع.
- تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ برنامج التوازن الاقتصادي بما في ذلك اثاره على تأهيل الكوادر الوطنية وخلق فرص عمل ونقل وتوطين التقنيات الحديثة .
- تحديد اساليب واليات الاستفادة من تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال .
- تقديم التوصيات والمبادرات والياتها التنفيذية اللازمة لتعزيز دور برنامج التوازن الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي ورفاهية المواطنين .

رابعاً/ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الاستفادة من تدوير النفقات الحكومية في شتى المشروعات والعقود الأجنبية وتلافي المعوقات ومواجهة التحديات التي واجهها تطبيق البرنامج على المشتريات والعقود الحكومية في نطاقها العسكري وتعزيز ما تحقق من أهداف من خلاله وتعميمها على بقية المشروعات والعقود الحكومية المدنية في ظل الطفرة التنموية التي تعيشها المملكة في هذه الأعوام .بالإضافة لذلك تستمد الدراسة أهميتها من خلال :

- بالنسبة للمستثمرين الاجانب الوقوف على المعوقات التي واجهتهم خلال الفترة السابقة وكيفية علاجها ، التعرف على مجالات الاستثمار الجديدة .
- بالنسبة للمستثمرين المحليين ، التعرف على فرص استثمارية جديدة ، الاستفادة من مجالات نقل التقنية وتوطينها ، الاستفادة من مجالات التدريب التي توفرها مشروعات البرنامج.
- بالنسبة للمسؤولين الحكوميين ، الوقوف على ايجابيات وسلبيات تطبيق البرنامج ، تطبيق الاصلاحات المطلوبة ، ضمان التناسق بين البرنامج والتوجهات الاقتصادية الواردة في الخطط التنموية.





خامساً/ منهجية الدراسة:

توضيح المنهجية التي ستتبع لتحقيق أهداف الدراسة مع تبرير كل منهجية ومنها:

- الرجوع الى كل ما يتعلق بموضوع الدراسة من دراسات وابحاث محلية وعالمية خاصة ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي ونقل التقنية وتوطينها وتوطين الوظائف وحل مشكلة البطالة وتفعيل وتعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- تحليل المحتوى من خلال التشريعات والأنظمة و القرارات ذات العلاقة ، و الإحصاءات والبيانات والمعلومات المرتبطة بجوانب ومحاور الدراسة الأساسية الستة وعناصرها الفرعية.
- اجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال والأكاديميين سواء داخل المملكة أو في دول المقارنة إلى جانب ممثلين للشركات العالمية المتواجدة في المملكة ومسؤولي الشركات الوطنية المشاركة في البرنامج لاستقصاء مرئياتهم حول كل ما يتعلق بمحاور الدراسة وعناصرها الفرعية.
- عقد ورش العمل وحلقات النقاش للاستفادة من آراء ذوي العلاقة في فرضيات الدراسة ومعطياتها ونتائجها.
- المقارنات المرجعية الميدانية والمكتبية مع تجارب ناجحة لدول إقليمية ودولية.

سادساً/ نطاق الدراسة:

- النطاق المكاني : يتوقع ان تغطي الدراسة المناطق الثلاث الرئيسة في المملكة وهى المنطقة الوسطى، المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية .
- النطاق الزمني: تغطي الدراسة الفترة من نشأة البرنامج في العام ١٩٨٤م وحتى تاريخه.

سابعاً/ عناصر الدراسة:

من الضروري أن تشمل الدراسة على أكبر قدر من المعلومات والإحصاءات والبيانات التي تصب في عدد من المحاور الأساسية ينضوي تحت كل منها عدد من العناصر الفرعية التي يتطلب وضع تصور لها من قبل الاستشاري الذي سيتولى إعداد الدراسة وعلى الاستشاري اضافة أي عناصر يرى اهميتها لتحقيق اهداف الدراسة ::

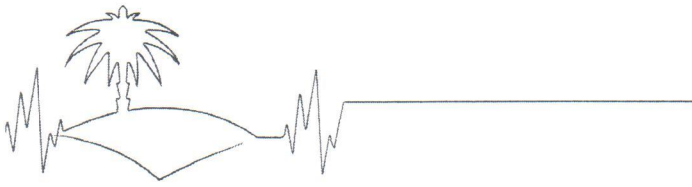
• المحور الأول:

التعريف بالمفاهيم والاطار النظري للدراسة: مراجعة ما ورد بالأدبيات الاقتصادية من دراسات وابحاث محلية وعالمية التي تناولت موضوع الدراسة وتحليلها واستخلاص مؤشرات مفيدة منها.

• المحور الثاني:

التعرف على الوضع الراهن وتقييم اداء المملكة في مجال برنامج التوازن الاقتصادي : استعراض شامل ومفصل لبرنامج التوازن الاقتصادي المطبق حالياً في المملكة من كافة جوانبه التشريعية وهيئته التنفيذية وآليات تطبيقه ومعايير وضوابط اختيار المشروعات ونطاقات التطبيق وتحدياته وعوائقه وما تحقق وما لم





يتحقق من أهداف وعوائد في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومعايير قياس آثار التطبيق ونتائجه ،
ونقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

• المحور الثالث:

استقصاء مرثيات المسؤولين الحكوميين القائمين على البرنامج ومسؤولي الشركات الاجنبية والمحلية المنفذة للمشروع وكذلك الجهات المستفيدة وذلك للوقوف على ايجابيات وسلبيات تطبيقه وافاق تطويره في المستقبل.

• المحور الرابع:

استعراض التجارب الدولية واستخلاص الدروس والتحليل المقارن لبرنامج التوازن الاقتصادي :استعراض شامل ومفصل لتجارب ناجحة ومميزة لخمس دول إقليمية ودولية ، على أن يأخذ في اعتباره جميع العناصر التي شملها المحور الثاني ، مع ضرورة موافقة فريق الإشراف مسبقاً على الدول التي يقترحها الاستشاري.

• المحور الخامس:

إجراء مقارنات تفصيلية بين معلومات وبيانات ونتائج ومعطيات التجربة المحلية والتجارب الدولية الناجحة .

• المحور السادس:

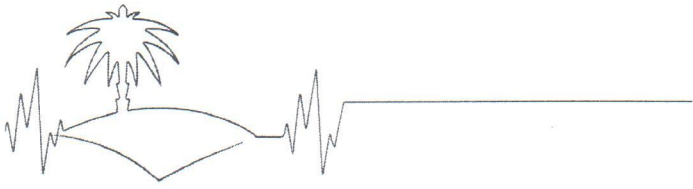
صياغة رؤية مستقبلية ومبادرات قابلة للتطبيق واليات التنفيذ: اقتراح عدد من المبادرات وآليات تطبيقها تكون قادره على تحقيق اهداف هذه الدراسة وشاملة لمعايير وضوابط اختيار مشروعات التوازن والجهات الحكومية الخاضعة للبرنامج وملزمة للجهات الحكومية و الشركات المتعاقدة معها لتحقيق كل ما تصبو إليه المملكة من أهداف من تعميم هذا البرنامج.

ثامناً/ مخرجات الدراسة :

يؤمل من هذه الدراسة أن تخرج بتقييم شامل ودقيق للتجربة السعودية السابقة وتقديم رؤية تتلافى كل عيوب وعوائق وتحديات التطبيق التي واجهها البرنامج منذ إنشائه لاستشراف مستقبل واعد يتحقق من خلال عدد من المبادرات القابلة للتطبيق واليات تنفيذها وذلك لمساهمة المشروع في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل ملائمة ومستدامة للمواطنين وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية ونقل التقنيات الحديثة وتوطينها ومن اجل تحقيق ذلك يجب على الاستشاري تقديم التالي:

- تقرير لكل مرحلة من مراحل المشروع
- تقرير شامل لكامل المشروع
- تقرير تنفيذي
- عرض تنفيذي عن الدراسة





عاشراً/ المدة اللازمة لإعداد الدراسة:

- تقدر المدة الزمنية لتنفيذ الدراسة بنحو ٦ شهور
- يلتزم الاستشاري بتقديم خطة تنفيذ الدراسة والفترة الزمنية اللازمة لإنهاء كل محور من محاورها ، مع الالتزام الكامل بتلك الفترات.

أحد عشر/ تكلفة اعداد الدراسة:

- على الاستشاري تقديم بيان بأتعاب إعداد الدراسة وأسلوب سدادها، آخذاً في الاعتبار أن مسئولية الاستشاري لا تنتهي الا بعد نهاية أعمال الدورة السابعة.

اثني عشر/ شروط تقديم العروض:

- يجب أن يتقدم الاستشاري بعرضين منفصلين عرض فني وآخر مالي لكل دراسة وفقاً لما يلي:

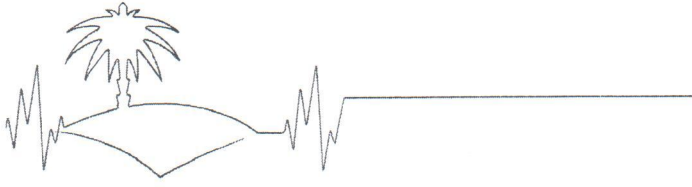
العرض الفني:

- يقدم العرض الفني من أصل وثلاث نسخ إحداها في قرص مدمج (كمستند مستقل) موقع ومختوم ومشمع.
- صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
- صورة من شهادة الانتساب للغرفة التجارية سارية المفعول
- شهادة زكاة والدخل
- شهادة (السعودية)
- شهادة الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية.

العرض المالي:

- يقدم العرض المالي من أصل وثلاث نسخ إحداها في قرص مدمج (كمستند مستقل) موقع ومختوم ومشمع.
- صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
- صورة من شهادة الانتساب للغرفة التجارية سارية المفعول
- شهادة زكاة والدخل
- شهادة (السعودية)
- شهادة الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية.





ثلاثة عشر / الاستفسارات :

ترسل جميع الأسئلة والاستفسارات إلى البريد الإلكتروني :

alshehria@rdcci.org.sa

يجب تقديم كافة الأسئلة والاستفسارات حول المحتويات الإدارية والفنية لطلب العرض وإرسالها إلى البريد الإلكتروني المين أعلاه خلال خمسة أيام عمل من تاريخ استلام خطاب طلب العرض ، وسوف تقوم الأمانة العامة لمنتدى الرياض الاقتصادي بإعداد الإجابة لجميع الأسئلة وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني لجميع المتقدمين للمنافسة .

اربعة عشر/ تسليم العروض :

يجب تقديم العروض مناولة إلى الموقع التالي في أو قبل التاريخ الموضح بخطاب الدعوة :

الأمانة العامة لمنتدى الرياض الاقتصادي
الغرفة التجارية الصناعية - الدور الثالث
الرياض - شارع الضباب - المملكة العربية السعودية

ويجب أن يشمل العرض على البيانات التالية:

- أسم الجهة الاستشارية، أسم الشخص المسئول ومنصبه.
- عنوان الجهة الاستشارية شاملاً: (رقم الهاتف، رقم الجوال، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، العنوان)

هذا... وبالله التوفيق، ، ،